

تحليل تباين تأثير مكونات نموذج دي بونت على العائد على حقوق الملكية دراسة تطبيقية على مصرف سورية والمهجر

نهاده حفيظ حيدر^{1*}

^{1*} الأستاذ المساعد في قسم التمويل والمصارف - كلية الأعمال والإدارة - جامعة القلمون الخاصة.

nehad.haidar@uok.edu.sy

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى تحليل تباين تأثير مكونات نموذج دي بونت على العائد على حقوق الملكية (ROE) في مصرف سورية والمهجر، في ظل ظروف قبل الثورة السورية وخلالها، حيث اعتمدت الدراسة على البيانات المالية السنوية للمصرف خلال الفترة (2007-2024)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بالتحليل القياسي، من خلال تطبيق كل من نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس الأثر المنفرد لكل مكون من مكونات دي بونت على العائد على حقوق الملكية، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس الأثر النسبي والتكاملي لهذه المكونات مجتمعة.

أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود تباين في اتجاه وقوة تأثير مكونات نموذج دي بونت على ROE، في حين بيّنت نتائج الانحدار الخطي المتعدد وجود عدم تساوي جوهري في الأهمية النسبية لمكونات النموذج، حيث تبين أن هامش صافي الربح يمثل المتغير الأكثر تأثيراً وبدرجة دلالة إحصائية مرتفعة، مما يعكس الدور المحوري للربحية التشغيلية وكفاءة إدارة التكاليف في تحسين العائد على حقوق الملكية. في المقابل، لم يظهر كل من معدل دوران الأصول ومعامل الرفع المالي تأثيراً ذا دلالة إحصائية على ROE عند إدراجهما ضمن النموذج المتعدد، وهو ما يشير إلى محدودية دورهما في تفسير تغيرات العائد خلال فترة الأزمة. وتخلص الدراسة إلى أن مكونات نموذج دي بونت لا تتساوى في درجة تأثيرها على العائد على حقوق الملكية في البيئات المصرفية غير المستقرة، مما يؤكد أهمية التركيز على مؤشرات الربحية التشغيلية عند تقييم الأداء المالي للمصارف في فترات الأزمات.

الكلمات المفتاحية: نموذج دي بونت، العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الربح، معدل دوران الأصول، مضاعف الملكية، مصرف سورية والمهجر.

تاريخ الإيداع: 2026/1/26

تاريخ النشر: 2026/3/26



حقوق النشر: جامعة دمشق

- سورية، يحتفظ المؤلفون

بحقوق النشر بموجب

CC BY-NC-SA

Analyzing the variance of the effect of DuPont Model Components on Return on Equity

An applied study on The Bank of Syria and Overseas

Nehad Hafiz Haidar^{*1}

^{1*} Associate Professor in the Department of Finance and Banks – Faculty of Business and Management – University of Kalamoon.

Abstract:

This study aims to analyze the variance of the effect of DuPont model

components on Return on Equity (ROE) in the Bank of Syria and Overseas. The study is based on the bank's annual financial data from 2007 to 2024 and adopts a descriptive-analytical approach supported by econometric analysis. Both simple linear regression and multiple linear regression models were employed; the former measures the individual effect of each DuPont component on ROE, while the latter assesses their relative and simultaneous effects.

The results of the simple linear regression revealed variations in both the direction and magnitude of the impact of the DuPont components on ROE. The multiple regression analysis indicated a Clear Variance in their relative importance of the model components. It was found that the Net Profit Margin was the most influential determinant of ROE with a high level of statistical significance, reflecting the pivotal role of operating profitability and cost management efficiency in enhancing shareholders' returns. In contrast, neither Asset Turnover nor the Equity Multiplier showed a statistically significant effect on ROE when included in the multiple regression model, suggesting their limited explanatory power during the crisis period.

The study concludes that DuPont model components do not exert equal effects on ROE in unstable banking environments, emphasizing the importance of focusing on operating profitability indicators when evaluating banks' financial performance during crises..

Keywords: Dupont Model, Return On Equity, Net Profit Margin, Asset Turnover, Equity Multiplier, Bank Of Syria And Overseas.

Received: 26/1/2026

Accepted: 26/3/2026



Copyright: Damascus

University-Syria

The authors retain the
copyright under a

CC BY- NC-SA

المقدمة Introduction:

يُعد العائد على حقوق الملكية (Return on Equity – ROE) من أبرز المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، ولا سيما المصارف، لما يعكسه من قدرة الإدارة على تحقيق عوائد مجزية من رأس المال المستثمر من قبل المساهمين. ويُنظر إلى هذا المؤشر على أنه مقياس شامل يجسد كفاءة الإدارة التشغيلية، وسياسات توظيف الأصول، وهيكل التمويل، الأمر الذي يجعله محل اهتمام واسع من قبل الباحثين والمستثمرين وصنّاع القرار المالي. (Hussain et al., 2021)

وفي هذا الإطار، يوفر نموذج دي بونت (DuPont Analysis) إطارًا تحليليًا متقدمًا يسمح بتفكيك العائد على حقوق الملكية إلى مكوناته الأساسية، والمتمثلة في هامش صافي الربح، ومعدل دوران الأصول، ومضاعف حقوق الملكية. ويسهم هذا التفكيك في تعميق فهم مصادر الربحية المصرفية، وتحديد القنوات التي تنتقل من خلالها آثار الكفاءة التشغيلية وكفاءة استخدام الأصول والرافعة المالية إلى العائد المحقق للمساهمين (Lee, & Hsieh, 2023).

وتكتسب دراسة العائد على حقوق الملكية في السياق السوري أهمية خاصة، في ظل ما يواجهه القطاع المصرفي من تحديات اقتصادية ومالية معقدة، أبرزها تقلبات السيولة، وارتفاع مخاطر الائتمان، وتغيرات هيكل التمويل، وتراجع القدرة الشرائية للعملة المحلية. ويُعد مصرف سورية والمهجر حالة دراسية مناسبة لتحليل هذه العلاقة، كونه من المصارف الخاصة الرائدة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويتمتع بسجل مالي يغطي فترة طويلة من سنوات الأزمة الاقتصادية (حيدر، 2023).

وانطلاقًا مما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة للعائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر من خلال توظيف نموذج دي بونت، وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد، بما يتيح قياس الأثر الفردي لكل مكون من مكونات النموذج، وكذلك الأثر المشترك لها في تفسير التغيرات في الأداء المالي، وصولًا إلى استخلاص نتائج وتوصيات تدعم تحسين كفاءة إدارة رأس المال والقرارات المالية الاستراتيجية.

مشكلة البحث Research Problem:

على الرغم من الأهمية النظرية والتطبيقية لنموذج دي بونت في تحليل الأداء المالي، لا تزال الدراسات التطبيقية التي توظف هذا النموذج في القطاع المصرفي السوري محدودة، ولا سيما الدراسات التي تعتمد التحليل القياسي لتفسير محددات العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وبرز هذا القصور بشكل خاص في دراسات الحالة المعقدة التي تتناول مصرف سورية والمهجر خلال فترة زمنية طويلة اتسمت بتقلبات اقتصادية ومالية حادة.

وتتمثل مشكلة البحث في غياب تحليل قياسي واضح يحدد مدى إسهام كل مكون من مكونات معادلة دي بونت في تفسير التغيرات في العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية والمهجر، سواء عند تحليل كل مكون بشكل منفرد أو عند تحليلها مجتمعة ضمن نموذج كلي شامل. كما يظل من غير الواضح أي من هذه المكونات يُعد الأكثر تأثيرًا في تعزيز أو تقييد ربحية حقوق المساهمين خلال فترة الدراسة الممتدة من 2007 إلى 2024.

وعليه، تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو دور مكونات نموذج دي بونت في تفسير التغيرات في العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر؟

أهمية البحث :Research Importance:

تكمن الأهمية النظرية للبحث في إسهامه في إثراء الأدبيات المالية المتعلقة بتطبيق نموذج دي بونت في القطاع المصرفي، من خلال الدمج بين التحليل الوصفي والتحليل القياسي باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، بما يسمح بتفسير العلاقات الفردية والمشاركة بين مكونات النموذج والعائد على حقوق الملكية. كما يضيف البحث بعداً علمياً مهماً من خلال اختبار صلاحية نموذج دي بونت في بيئة مصرفية تعاني من ظروف اقتصادية استثنائية.

أما الأهمية التطبيقية، فتتمثل في تقديم نتائج عملية تساعد إدارات المصارف وصناع القرار في تحديد المكونات الأكثر تأثيراً في ربحية حقوق المساهمين، وتوجيه السياسات الإدارية نحو تحسين هوامش الربحية، ورفع كفاءة استخدام الأصول، وإدارة الرافعة المالية بشكل متوازن. كما تفيد نتائج البحث المستثمرين والجهات الرقابية في تقييم الاستدامة المالية للمصارف الخاصة السورية، ولا سيما مصرف سورية والمهجر، في ظل التحديات الراهنة.

أهداف البحث :Research Objectives:

يهدف هذا البحث إلى تحليل العوامل المحددة للعائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر من خلال توظيف نموذج دي بونت، باستخدام كل من الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد، وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:

- أ. قياس الأثر الفردي لهامش صافي الربح على العائد على حقوق الملكية.
- ب. تحليل أثر كفاءة استخدام الأصول، ممثلة بمعدل دوران الأصول، على العائد على حقوق الملكية.
- ت. تقييم أثر الرافعة المالية، ممثلة بمضاعف حقوق الملكية، على العائد على حقوق الملكية.
- ث. اختبار الأثر المشترك لمكونات معادلة دي بونت في تفسير التغيرات في العائد على حقوق الملكية.
- ج. تحديد المكون الأكثر إسهاماً في تفسير التغيرات في ROE خلال فترة الدراسة، وتقديم توصيات عملية لتحسين الأداء المالي للمصرف.

حدود البحث :Research Limits:

1. الحدود الزمنية: تمتد الدراسة خلال الفترة الزمنية 2007-2024 باستخدام بيانات سنوية.
2. الحدود المكانية: تشمل الدراسة مصرف سورية والمهجر المدرج في سوق دمشق للأوراق المالية.

مجتمع وعينة البحث :Research Population And Sample:

اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة (Case Study Design)، حيث تم اختيار مصرف سورية والمهجر كوحدة تحليل تمثل حالة تطبيقية لدراسة تأثير مكونات نموذج دي بونت على العائد على حقوق الملكية. تم اختيار مصرف سورية والمهجر كوحدة تحليل في هذه الدراسة لعدة اعتبارات، من أبرزها كونه من أقدم المصارف الخاصة العاملة في سورية، حيث تأسس عام 2003، إضافة إلى توافر بيانات مالية منتظمة ومتكاملة خلال فترة الدراسة، مما يسمح بإجراء تحليل قياسي دقيق لمكونات نموذج دي بونت وقياس تأثيرها على العائد على حقوق الملكية.

فرضيات البحث :Research Hypotheses:

تتمثل الفرضية الرئيسية كالآتي:
الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات نموذج دي بونت على العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر.

ومن الفرضية الرئيسية ينبثق فرضيات فرعية وفق الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش صافي الربح على العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران الأصول على العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمضاعف الملكية على العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معاملات مكونات نموذج دي بونت (هامش صافي الربح، معدل دوران الأصول، مضاعف الملكية) في تأثيرها على العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر.

متغيرات البحث :Research Variables

أ. المتغير المستقل: تعتمد الدراسة على مكونات نموذج دي بونت الثلاثية كمتغيرات مستقلة مفسرة للتغيرات في العائد على حقوق الملكية، وذلك على النحو الآتي:

- هامش صافي الربح (Net Profit Margin – NPM) : يعكس هذا المتغير الكفاءة التشغيلية للمصرف في إدارة الإيرادات والمصروفات والمخاطر، ويقاس قدرة المصرف على تحويل الإيراد إلى ربح صافٍ.
- معدل دوران الأصول (Assets Turnover – AT) : يقيس هذا المتغير كفاءة مصرف سورية والمهجر في توظيف أصوله المصرفية لتحقيق الإيرادات.
- مضاعف حقوق الملكية (Equity Multiplier – EM) : يمثل هذا المتغير مستوى الرافعة المالية، ويقاس مدى اعتماد المصرف على مصادر التمويل الخارجية مقارنة بحقوق الملكية.

ب. المتغير التابع: العائد على حقوق الملكية (Return on Equity: ROE) : يمثل العائد على حقوق الملكية المؤشر الرئيس المستخدم لقياس الأداء المالي من منظور المساهمين، إذ يعكس قدرة مصرف سورية والمهجر على تحقيق أرباح من الأموال المستثمرة من قبل أصحاب حقوق الملكية.

منهجية البحث :Research Methodology

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بالتحليل القياسي باستخدام كل من الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات البحث، وذلك لقياس كل من الأثر الفردي والمشارك لمكونات نموذج دي بونت على العائد على حقوق الملكية. ويتيح هذا الأسلوب تفسيراً أكثر دقة لمصادر الربحية المصرفية، وربط النتائج الإحصائية بالواقع الاقتصادي لمصرف سورية والمهجر.

الدراسات السابقة Literature Reviews

شهدت الدراسات الحديثة اهتماماً متزايداً بدراسة العوامل المؤثرة على العائد على حقوق الملكية (ROE) في القطاع المصرفي، إذ يُعد هذا المؤشر أحد أهم مؤشرات كفاءة الربحية وقدرة المصارف على تحقيق العائد الأمثل للمساهمين. وقد ركزت الدراسات على مكونات نموذج دي بونت الثلاثة: هامش صافي الربح، معدل دوران الأصول، والرفع المالي، بالإضافة إلى عوامل خارجية ماكرو اقتصادية مثل التضخم والنمو الاقتصادي.

1) الدراسات العربية:

هدفت دراسة (شحرور، 2025) إلى مقارنة مستوى الأداء المالي بين نظامي التأمين التقليدي والتكافلي الإسلامي في سورية باستخدام (DuPont System)، بالاعتماد على البيانات الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين للفترة الممتدة بين 2010 و 2023. وتمثلت عينة الدراسة في شركتي "المتحدة" للتأمين التقليدي و"العقيلة" للتأمين التكافلي بصفتهم من أكبر الشركات الخاصة العاملة في سورية، حيث تم تحليل أدائهما المالي ومقارنته بمتوسط أداء شركات التأمين الأخرى باستخدام نظام "ديبونت (DuPont System) "القائم على مؤشرات العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش الربحية (PM)، ودوران الأصول (TAT)، ومضاعف حقوق الملكية (EM). وكشفت نتائج الدراسة عن تباين في الأداء المالي بين النموذجين؛ فقد أظهرت النتائج أن "المتحدة" تفوقت في تحقيق العوائد للمساهمين، لكنها اعتمدت على الديون بشكل أكبر وعانت من تقلبات مالية أعلى. بينما تميزت "العقيلة" بالاستقرار المالي وكفاءة إدارة التكاليف وانخفاض المخاطر، وإن كان ذلك على حساب عوائد أقل للمساهمين.

كما هدفت دراسة (عبد العليم، 2024) إلى تحليل تأثير هيكل رأس المال على ربحية المصارف التجارية في مصر، مع التركيز على ROE كمؤشر رئيسي للأداء المالي. استخدمت الدراسة بيانات سنوية لعينة من المصارف المصرية خلال الفترة 2015-2022، واعتمدت على الانحدار الخطي لتحديد أثر نسب الديون وحقوق الملكية على ROE. أظهرت النتائج أن زيادة نسبة حقوق الملكية مقابل الديون تقلل من العائد على حقوق الملكية، بينما يرتبط الرفع المالي بمستوى أعلى من ROE، تشير هذه النتائج إلى أهمية مكون الرفع المالي في نموذج دي بونت كأداة لفهم تأثير هيكل رأس المال على الربحية.

وركزت دراسة (طويرش، 2024) على تقييم تأثير العوامل المصرفية الداخلية مثل نسبة القروض إلى الودائع، المصاريف التشغيلية، ونسبة المديونية على ROE و ROA. استخدمت بيانات بانل لعينة من المصارف الأردنية للفترة 2010-2020، واعتمدت على الانحدار المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة. أظهرت النتائج أن الكفاءة التشغيلية وعلاقة المصروفات بالإيرادات لها أثر إيجابي قوي على صافي هامش الربح، بينما يؤثر رفع رأس المال بشكل مباشر على مضاعف حقوق الملكية، مما يوضح ارتباط هذه المكونات بمؤشر ROE في نموذج دي بونت.

وهدف دراسة (العامودي، 2024) إلى تحليل دور الرفع المالي في تحديد العائد على حقوق الملكية لدى المصارف السعودية. اعتمد الباحث على بيانات سنوية لعينة من 15 مصرفاً خلال الفترة 2012-2022، مع استخدام الانحدار البسيط والمتعدد. أظهرت النتائج أن الرفع المالي يزيد من ROE بشكل معنوي، بينما لم يظهر تأثير كبير على صافي هامش الربح أو معدل دوران الأصول. تؤكد هذه الدراسة على أن الرفع المالي يعد أحد العناصر المحورية في نموذج دي بونت لتفسير الاختلافات في العائد على حقوق الملكية بين المصارف.

كما ركزت دراسة (نجار، 2023) على تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة المصارف الخاصة الجزائرية، بما في ذلك إدارة الأصول، الكفاءة التشغيلية، وهيكل رأس المال. استخدمت الدراسة بيانات مالية لعينة من 10 مصارف خلال الفترة 2010-2020، واعتمدت على الانحدار البنائي لتقييم أثر كل متغير على ROE و ROA، أظهرت النتائج أن تحسين إدارة الأصول وزيادة الكفاءة التشغيلية يعزز صافي هامش الربح ومعدل دوران الأصول، وبالتالي يزيد العائد على حقوق الملكية، وهو ما يدعم فعالية نموذج دي بونت في رصد تأثير العوامل الداخلية للمصرف على الربحية.

وهدفت دراسة (نادر، 2016) إلى قياس أثر الأداء المالي على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية المدرجة في بورصة دمشق (بنك سورية الدولي الاسلامي، بنك البركة، بنك الشام) واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، باستخدام البيانات المالية للفترة (2010-2015)، باستخدام نموذج دويونت. معتمدة أيضاً على تحليل العلاقة بين القيمة السوقية للسهم (متغير تابع) ومؤشرات: العائد على حقوق الملكية، العائد على الاستثمار، مضاعف حقوق الملكية، ودوران الأصول (متغيرات مستقلة). أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ككل والقيمة السوقية، مع تفاوت في قوة العلاقة بين المؤشرات الفرعية؛ إذ كانت العلاقة قوية مع دوران الأصول، وضعيفة مع مضاعف حقوق الملكية. وأوصت الدراسة بضرورة تركيز الإدارة المالية على رفع مضاعف حقوق الملكية ودوران الأصول لتعزيز العوائد وبالتالي زيادة القيمة السوقية.

(2) الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة (Sitnicka et al., 2025) إلى تحديد العوامل المؤثرة على ROE في المصارف عبر 31 دولة تشمل دولاً متقدمة وناشئة. استخدمت بيانات بانل للفترة 2010-2023، وطبقت أساليب الانحدار المتعدد لتقييم تأثير العوامل المصرفية والاقتصادية على الربحية. أظهرت النتائج أن صافي دخل الفوائد، كفاية رأس المال، ونسبة التكلفة إلى الدخل لها تأثير مباشر على ROE، وأن تأثير العوامل الماكرو اقتصادية مثل التضخم والنمو الاقتصادي يختلف حسب مستوى الدخل الوطني. تؤكد الدراسة على أهمية دمج المتغيرات المصرفية والماكرو اقتصادية مع مكونات نموذج دي بونت لفهم العوامل المحددة للربحية.

كما قدمت دراسة (Davuth, & Behera, 2025) تحليلاً ديناميكياً شاملاً لمحددات الربحية المصرفية في قطاع المصارف الكمبودي باستخدام نموذج بانل فيكتور أوتوريغريشن (PVAR) للفترة 2010-2024. وقد ركزت على تأثير مجموعة من المتغيرات المصرفية والمالية مثل مخاطر الائتمان (NPLs)، هامش الفائدة الصافية (NIM)، كفاية رأس المال (CAR)، والكفاءة التشغيلية على العائد على حقوق الملكية (ROE) في سياق متغيرات مرتبطة ببعضها ديناميكياً عبر الزمن. كشفت النتائج أن الربحية المصرفية تعتمد بشكل كبير على جودة الائتمان، الكفاءة التشغيلية، الهيكل المالي، والتوازن بين التمويل والسيولة، وتبين أن تلك العوامل لها تأثيرات متفاوتة في سياقات تطويرية مختلفة على ROE.

وتعد دراسة (Mijoč, & Vujančić, 2025) من الدراسات الحديثة التي ركزت على تحليل محددات الربحية المصرفية بما فيها ROE عبر عينة كبيرة من المصارف الأوروبية والأمريكية (حوالي 250 مصرفاً) خلال الفترة 2008-2022. استخدمت الدراسة نماذج بانل ثابتة وديناميكية مع معالجات إحصائية متقدمة لتحديد أثر المتغيرات المصرفية مثل كفاءة التشغيل، تنوع الإيرادات، المخاطر، وهيكل التمويل، إلى جانب عوامل اقتصاد كلي مثل التضخم، على الربحية المصرفية في كلا المنطقتين. أظهرت النتائج أن كفاءة التشغيل والتنوع والمخاطر لها تأثيرات مباشرة على ROE في كلتا الحالتين، وأن هناك فروقات واضحة في مدى تأثير هذه المحددات بين بانج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مثل هذه المقارنة المتعمقة تعزز فهم دور العوامل المصرفية والاقتصادية في تحديد الربحية في بيئات تنظيمية واقتصادية مختلفة.

وكذلك استخدمت دراسة (Bolivar et al., 2024) منهجية التعلم الآلي لتحليل مساهمة نماذج الأعمال المصرفية في الربحية، مع التركيز على ROE كمؤشر رئيسي. واستخدمت بيانات لفترة 2012-2022 من مصارف الاتحاد الأوروبي، وطبقت نماذج التعلم الآلي لتحديد تأثير عناصر نموذج الأعمال على الربحية. أظهرت النتائج أن نماذج الأعمال التقليدية المرتبطة بكفاءة التشغيل تحقق ROE أعلى، وأن الهيكل المالي للمصرف يؤثر على مضاعف حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول، مؤكداً على دور مكونات نموذج دي بونت في تفسير الربحية.

ما يميز هذا البحث:

يتميز هذا البحث نفسه عن الدراسات العربية والأجنبية السابقة من عدة جوانب منهجية وتطبيقية وسياقية. على خلاف عدد من الدراسات العربية التي ركزت على هيكل رأس المال أو الرفع المالي كمتغير مستقل منفرد في تفسير العائد على حقوق الملكية، مثل دراسات (عبد العليم، 2024؛ العامودي، 2024)، يعتمد البحث الحالي على نموذج دي بونت بصيغته التحليلية المتكاملة، من خلال تفكيك العائد على حقوق الملكية إلى مكوناته الأساسية، وتحليل الأهمية النسبية لكل من هامش صافي الربح، ومعدل دوران الأصول، ومعامل الرفع المالي، بدلاً من الاقتصار على دراسة متغير مالي واحد.

يتميز البحث الحالي عن دراسة شحرور (2025) تركيزه على تحليل تأثير مكونات نموذج دي بونت على العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر، في حين اقتصر تحليل شحرور على مقارنة الأداء المالي بين نظامي التأمين التقليدي والتكافلي لشركتين محددتين باستخدام مؤشرات دي بونت لمدة 14 عاماً، في حين يغطي بحثنا فترة زمنية أطول تمتد إلى 18 عاماً، مما يوفر فهماً أعمق للعوامل المؤثرة على الأداء المالي واستقراره، بدلاً من التركيز على مقارنة بسيطة بين نموذجين ماليين كما في الدراسة السابقة.

وعلى عكس دراسة نادر (2016) التي ركزت على قياس العلاقة بين الأداء المالي والقيمة السوقية للبنوك الإسلامية المدرجة في بورصة دمشق باستخدام نموذج دي بونت، يقدم بحثنا تحليلاً دقيقاً لتأثير كل مكون من مكونات نموذج دي بونت على العائد على حقوق الملكية من خلال الانحدار الخطي البسيط، مع دراسة حالة مصرف سورية والمهجر. ويتيح هذا التوجه تحديد مساهمة كل مكون في العائد وتحليل دور ملكية المساهمين المختلفة، مما يوفر إضافة منهجية ومعرفية لمجال الدراسات المالية في المصارف السورية، ويتجاوز التركيز السابق على العلاقة العامة بين الأداء المالي والقيمة السوقية.

كما يختلف هذا البحث عن دراسات مثل (طويرش، 2024؛ نجار، 2023) التي تناولت مجموعة من العوامل المصرفية الداخلية المؤثرة على الربحية، إذ يركز البحث الحالي على اختبار عدم تساوي تأثير مكونات نموذج دي بونت نفسها باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، مما يسمح بالمقارنة بين الأثر الفردي والمتزامن لهذه المكونات، ويمنح نتائج أكثر دقة في تفسير مصادر التغير في العائد على حقوق الملكية.

وعلى مستوى الدراسات الأجنبية، ورغم شموليتها واتساع عيناتها الجغرافية، مثل دراسات (Mijoč & Sitnicka et al., 2025؛ Vujančić, 2025)، تميل هذه الدراسات إلى دمج مؤشرات ربحية متعددة مع متغيرات ماكرو اقتصادية أو استخدام نماذج ديناميكية أو تعلم آلي، دون التركيز المباشر على تحليل الفروق في القوة التفسيرية لمكونات دي بونت داخل مصرف واحد وفي سياق أزمة ممتدة. وفي هذا الإطار، يقدم البحث الحالي إسهاماً متميزاً من خلال تطبيق نموذج دي بونت في بيئة مصرفية تواجه ظروفًا اقتصادية استثنائية، وهو ما لا يزال مطلوباً في الأدبيات المالية، خصوصاً في السياق السوري.

وعليه، تتجلى القيمة المضافة لهذا البحث في الجمع بين التحليل البنوي لمكونات نموذج دي بونت، والمنهج القياسي المزدوج (البسيط والمتعدد)، والتطبيق على فترة زمنية ممتدة بين (2007-2024) مما يوفر فهماً معمقاً لمصادر الربحية المصرفية في بيئات غير مستقرة، ويسد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العربية والدولية المتعلقة بتفسير العائد على حقوق الملكية خلال فترات الأزمات.

الإطار النظري:

(1) المقدمة:

يُعد العائد على حقوق الملكية من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم لتقييم كفاءة الإدارة في استخدام حقوق المساهمين لتحقيق الأرباح. ونظراً لأهميته في تحليل الأداء المالي والتنبؤ بالربحية، طورت شركة دي بونت نموذجاً تحليلياً يُفكك هذا المؤشر إلى عناصره

الأساسية، ويرجع الاهتمام الأكاديمي والمهني بهذا المؤشر إلى ارتباطه المباشر بخلق القيمة للمساهمين وتقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المملوكة، مما يسمح بفهم أعمق لمصادر القوة والضعف في أداء المنشأة. ويركز هذا الإطار النظري على استعراض الأسس النظرية لنموذج دي بونت وتطبيقاته في تحليل العوامل المحددة للعائد على حقوق الملكية (الفايز، 2020).

(2) مفهوم العائد على حقوق الملكية (ROE) :

يمثل العائد على حقوق الملكية معدل العائد الداخلي للمساهمين، ويعكس قدرة الإدارة على توليد قيمة مضافة من الموارد المملوكة للمساهمين. وهو مؤشر رئيسي في تقييم كفاءة رأس المال المستثمر. (Robinson, 2021)، ويعبر العائد على حقوق الملكية عن نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين خلال فترة زمنية معينة، وهو مقياس الربحية من منظور المالكين. وتشير الدراسات إلى أن هذا المؤشر يحظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين والمحللين الماليين لارتباطه المباشر بثروة المساهمين (الفايز، 2020).

(3) الأهمية الاستراتيجية للعائد على حقوق الملكية:

أ. من منظور المساهمين (Grant, 2021):

- مقياس للعائد على الاستثمار: يساعد المساهمين في تقييم جاذبية الاستثمار.
- أداة للمقارنة: يمكن مقارنة ROE عبر الشركات في نفس الصناعة.
- مؤشر للقيمة المضافة: يشير إلى قدرة الإدارة على خلق قيمة فوق تكلفة رأس المال.

ب. من منظور الإدارة. (Brealey, Myers, & Allen, 2020):

- مؤشر للأداء: يستخدم في تقييم أداء الوحدات التنظيمية.
- أداة للتخطيط: يساعد في وضع أهداف الربحية.
- معيار للحوافز: غالباً ما يرتبط بمكافآت الإدارة التنفيذية.

ج. من منظور المحللين الماليين (Palepu et al., 2019):

- أداة للتنبؤ: يستخدم في نماذج التنبؤ بالأرباح.
- مؤشر للجودة: يشير إلى جودة الأرباح واستدامتها.
- أساس للتقويم: يستخدم في نماذج خصم التدفقات النقدية.

(4) التطور التاريخي لنموذج دي بونت:

تعود جذور مفهوم العائد على حقوق الملكية إلى شركة "دي بونت" الأمريكية في بدايات القرن العشرين، حيث ظهر كأحد المؤشرات الأساسية في تقييم أداء الشركات. وقد تطور المفهوم بشكل ملحوظ مع تطور الفكر المالي والمحاسبي، خاصة بعد ظهور نظرية المحفظة المالية ونظرية كفاءة السوق في ستينيات القرن الماضي (Penman, 2021). ثم تطور النموذج عبر الزمن من نموذج ثلاثي العوامل إلى نموذج خماسي العوامل، ليعكس بشكل أكثر دقة تعقيدات العمليات المالية (Soliman, 2008). وبناء عليه شهد مفهوم العائد على حقوق المساهمين تطوراً كبيراً من كونه مجرد نسبة مالية بسيطة إلى مؤشر تحليلي متعدد الأبعاد. فبينما كان التركيز في البداية على الجانب الحسابي البحث، أصبح المفهوم يُستخدم كأداة لتحليل مصادر خلق القيمة وتقييم الكفاءة التشغيلية والتمويلية (Brigham & Houston, 2021).

أ. النموذج الثلاثي لدي بونت (النموذج التقليدي):

يقوم نموذج دي بونت على فكرة تفكيك العائد على حقوق الملكية إلى مكوناته الأساسية، مما يمكن المحلل من فهم المصادر الحقيقية للربحية. يعتمد النموذج على مبدأ تحليل السبب والأثر (Cause-and-Effect Analysis)، حيث يربط بين القرارات التشغيلية والمالية والنتائج المالية. (Soliman, 2008)، ويُحلل هذا النموذج العائد على حقوق الملكية إلى ثلاثة مكونات رئيسية:

أ. هامش صافي الربح (Net Profit Margin): ومعادلته (صافي الربح/المبيعات) وقيس كفاءة الإدارة في التحكم في التكاليف وتحويل الإيرادات إلى أرباح. وبالتالي هو مؤشر على كفاءة الإدارة في التحكم في التكاليف وتحديد سياسات التسعير المناسبة. ونظرياً، يتأثر هذا المكون بعوامل داخلية مثل كفاءة العمليات، وعوامل خارجية مثل ظروف السوق والمنافسة (النجار، 2019)

ب. دوران الأصول (Asset Turnover): ومعادلته (المبيعات/متوسط إجمالي الأصول)، وقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الإيرادات، من الناحية النظرية، يعكس هذا المؤشر جودة قرارات الاستثمار في الأصول والقدرة على إدارتها بكفاءة (Robinson, 2021).

ج. مضاعف حقوق الملكية (Equity Multiplier): ومعادلته (متوسط إجمالي الأصول/حقوق الملكية)، يظهر هذا المكون تأثير القرارات التمويلية على الربحية، وقيس درجة الاعتماد على الاقتراض في تمويل الأصول، نظرياً، يتناول هذا المكون مفاضلة العائد مقابل المخاطرة في القرارات التمويلية. (Palepu et al., 2019)

وعليه تتكون معادلة النموذج الثلاثي من الآتي:

$$ROE = (\text{صافي الربح} / \text{المبيعات}) \times (\text{المبيعات} / \text{متوسط إجمالي الأصول}) \times (\text{متوسط إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية})$$

ب. النموذج الخماسي لدي بونت (النموذج المطور):

تطور النموذج من صيغته الأساسية الثلاثية إلى صيغ أكثر تعقيداً تشمل خمسة عوامل أو أكثر. وقد ساهم هذا التطور في تعميق التحليل وتغطية جوانب إضافية مثل تأثير الضرائب والهيكل التمويلي على الربحية. (Higgins, 2022) للتغلب على قيود النموذج الثلاثي، تم تطوير نموذج خماسي العوامل يقدم تحليلاً أكثر تفصيلاً:

1. عبء الضريبة: الدخل قبل الضريبة / الدخل التشغيلي

2. عبء الفائدة: الدخل التشغيلي / الدخل قبل الفوائد والضرائب

3. هامش التشغيل: (EBIT) الدخل التشغيلي / المبيعات

4. دوران الأصول: المبيعات / متوسط إجمالي الأصول

5. مضاعف حقوق الملكية: إجمالي الأصول / حقوق الملكية

وعليه تكون معادلة النموذج الخماسي وفق الآتي:

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = (\text{الدخل قبل الضريبة} / \text{الدخل التشغيلي}) \times (\text{الدخل التشغيلي} / \text{الدخل قبل الفوائد والضرائب}) \times (\text{الدخل التشغيلي} / \text{المبيعات}) \times (\text{المبيعات} / \text{متوسط إجمالي الأصول}) \times (\text{متوسط إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية})$$

5) العوامل المحددة للعائد على حقوق الملكية وفق نموذج دي بونت:

أ. العوامل التشغيلية:

تتبع هذه العوامل من نظرية كفاءة العمليات ونظرية إدارة التكاليف، حيث تؤثر قرارات الإنتاج والتسعير والتسويق بشكل مباشر في هامش الربح وكفاءة استخدام الأصول. (Walsh, 2022) وفق الآتي:

- **كفاءة إدارة التكاليف:** تؤثر في هامش الربح من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج والتشغيل.
- **كفاءة إدارة الأصول:** تؤثر في معدل دوران الأصول من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- **سياسات التسعير:** تؤثر في هامش الربح من خلال تحديد أسعار البيع المناسبة.

ب. العوامل التمويلية:

تستند هذه العوامل إلى نظرية هيكل رأس المال ونظرية الوكالة، حيث تحدد القرارات التمويلية درجة الرفع المالي وتكلفة التمويل وتأثيرها على الربحية والمخاطرة (الفايز، 2020). وفق الآتي:

- **هيكل رأس المال:** يؤثر في مضاعف حقوق الملكية من خلال تحديد نسبة الديون إلى حقوق الملكية.
- **تكلفة التمويل:** تؤثر في عبء الفائدة وبالتالي في هامش الربح.
- **سياسات توزيع الأرباح:** تؤثر في حجم حقوق الملكية المعاد استثمارها.

ج. العوامل الاستراتيجية:

تتعلق هذه العوامل بنظرية الميزة التنافسية ونظرية الموارد، حيث تؤثر الخيارات الاستراتيجية للشركة في قدرتها على تحقيق عوائد تفوق المتوسط. (Soliman, 2008)

6) الاتجاهات النظرية الحديثة للعائد على حقوق الملكية:

- **التكامل مع نظريات خلق القيمة:**

يشمل التكامل مع نظرية القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ونظرية الربح الاقتصادي (Economic Profit)، حيث يتم تحليل العائد على حقوق المساهمين في إطار خلق القيمة الحقيقية. (Walsh, 2022)

- **التكامل مع نظريات الاستدامة:**

يتضمن التكامل مع نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات ونظرية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، حيث يتم تحليل العائد على حقوق المساهمين في إطار الأداء المستدام. (Soliman, 2008)

- **التكامل مع نظريات الاقتصاد الرقمي:**

يشمل التكامل مع نظرية المنصات الرقمية ونظرية الأصول غير الملموسة، حيث يتم تكييف النموذج لملائمة خصائص الاقتصاد الرقمي. (Penman, 2021)

وخلاصة القول: يقدم نموذج دي بونت إطاراً نظرياً متكاملاً لتحليل العائد على حقوق الملكية، يجمع بين النظرية المالية والمحاسبية والإدارية. وعلى الرغم من تطور النظريات والأطر التحليلية، يظل النموذج أداة نظرية وتطبيقية قيمة لفهم مصادر الربحية والعوامل المحددة لها.

الإطار العملي للبحث:

1. التوصيف الإحصائي لمؤشرات متغيرات الدراسة:

في إطار التحليل الكمي لمحددات العائد على حقوق الملكية، يشكل التوصيف الإحصائي الخطوة التأسيسية التي تسبق اختبار العلاقات السببية، فهي تُعد نافذة أولية كاشفة للطبيعة السلوكية للمتغيرات المستقلة محل الدراسة - هامش صافي الربح، معدل دوران

الأصول، مضاعف حقوق الملكية، والعائد على حقوق الملكية - وتُقدّم صورة أولية حول مدى إمكانية تفسير التغير في المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) من خلال المتغيرات المستقلة المذكورة.

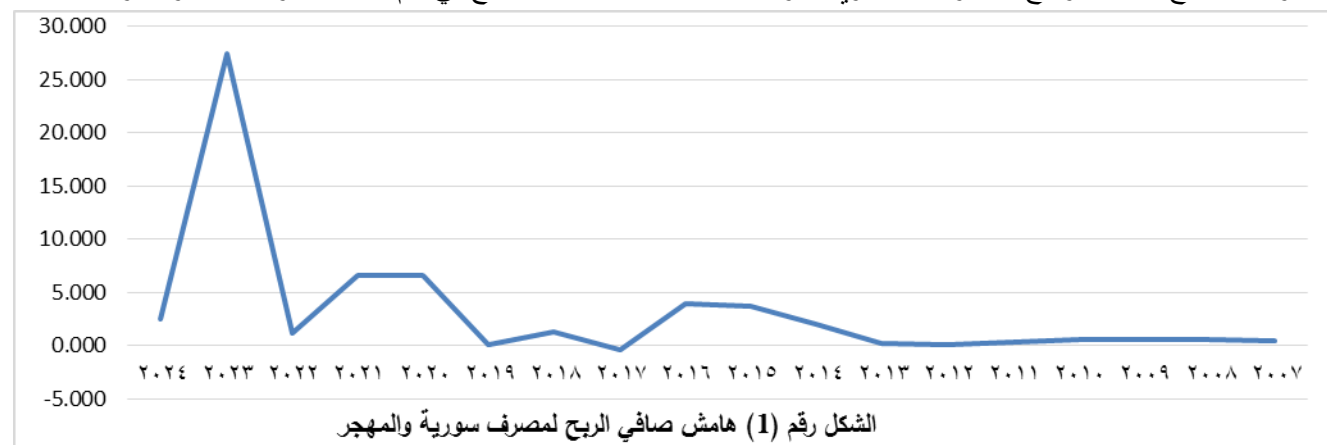
الجدول (1) التوصيف الإحصائي لمؤشرات متغيرات الدراسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ROE	18	.00	.79	.2178	.22354
NPM	18	.00	27.47	3.2044	6.41632
AT	18	.01	.03	.0156	.00616
EM	18	3.66	18.37	10.1222	5.32341

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المالية لمصرف سورية والمهجر والمعالجة في برنامج SPSS

يقدم الجدول (1) النتائج الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة التي تم جمعها من مصرف سورية والمهجر، حيث تم الاعتماد على (18) مشاهدة تمثل البيانات المالية للمصرف خلال الفترة محل الدراسة. وفيما يلي تحليل مفصل للمؤشرات الإحصائية لكل متغير: يتراوح متغير العائد على حقوق الملكية (ROE) بين (0.00) و (0.79)، بمتوسط حسابي بلغ (0.2178) وانحراف معياري مقداره (0.22354). ويُلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري قريبة من المتوسط الحسابي، مما يشير إلى وجود تباين ملحوظ في قيم العائد عبر سنوات الدراسة.

أما هامش صافي الربح فقد تراوح بين (0.00) و (27.47)⁽¹⁾، بمتوسط حسابي بلغ (3.2044) وانحراف معياري قدره (6.41632). ويظهر من اتساع المدى وارتفاع الانحراف المعياري مقارنة بالمتوسط وجود تشتت واضح في قيم هذا المؤشر خلال فترة الدراسة.



وفيما يتعلق بمعدل دوران الأصول (AT)، فقد تراوح بين (0.01) و (0.03)، بمتوسط حسابي بلغ (0.0156) وانحراف معياري مقداره (0.00616)، ما يعكس محدودية نطاق التغير النسبي لهذا المتغير مقارنة ببقية المؤشرات.

أما مضاعف الملكية (EM) فقد سجل قيماً تراوحت بين (3.66) و (18.37)، بمتوسط حسابي بلغ (10.1222) وانحراف معياري قدره (5.32341)، مما يعكس وجود اختلافات في مستويات الهيكل التمويلي عبر سنوات الدراسة. وبصورة عامة، تُظهر الإحصاءات الوصفية تبايناً في درجات التشتت بين المتغيرات، الأمر الذي يبرر الانتقال إلى التحليل القياسي لاختبار طبيعة العلاقات بينها وقياس أثر مكونات نموذج دي بونت على العائد على حقوق الملكية.

¹ القيم مستخرجة من بيانات التقرير السنوي لمصرف سورية والمهجر لعام 2025، ص 59.

2. اختبار الفرضيات:

أ. اختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي البسيط:

تم اختبار فرضية طبيعية التباين غير المفسر في نموذج الانحدار باستخدام اختبار Shapiro-Wilk نظراً لصغر حجم المشاهدات ($N=18$). وأظهرت النتائج أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.076)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود انحراف معنوي عن التوزيع الطبيعي. كما أكدت نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov نفس الاستنتاج. وبذلك يتحقق أحد الافتراضات الأساسية لنموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي، مما يعزز موثوقية نتائج التقدير.

الجدول (2) Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Unstandardized Residual	.159	18	.200*	.907	18	.076
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش صافي الربح على العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر.

الجدول (3) ملخص نموذج اختبار تأثير هامش صافي الربح على ROE				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.843 ^a	.711	.693	.12380

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المالية لمصرف سورية والمهجر والمعالجة في برنامج SPSS

يعرض الجدول (3) نتائج نموذج الانحدار البسيط الذي يقيم تأثير هامش صافي الربح على العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية والمهجر. ويشير R^2 المعدّل = 0.693 إلى أن حوالي 69.3% من التباين الكلي في العائد على حقوق الملكية يمكن تفسيره من خلال التغيرات في هامش صافي الربح، بينما يمثل الجزء المتبقي من التباين عوامل غير مفسرة ضمن النموذج. ويشير $R = 0.843$ إلى قوة العلاقة الخطية بين المتغيرين، في حين يعكس $\text{Std. Error of the Estimate} = 0.1238$ متوسط الانحراف المعياري للبواقي.

وبشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن هامش صافي الربح هو المتغير الأكثر تأثيراً على العائد على حقوق الملكية، وهو ما يدعم أهمية التركيز على تحسين الربحية التشغيلية ضمن إطار معادلة دي بونت لتعزيز عوائد المساهمين.

الجدول (4) ANOVA ^a نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار البسيط						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	.604	1	.604	39.424	.000 ^b
	Residual	.245	16	.015		
	Total	.850	17			
a. Dependent Variable: ROE b. Predictors: (Constant), NPM						
المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المالية لمصرف سورية والمهجر والمعالجة في برنامج SPSS						

يوضح الجدول (4) ANOVA نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار البسيط الذي يقيس أثر هامش صافي الربح على العائد على حقوق الملكية، تظهر نتائج النموذج أن $F = 39.424$ مع $\text{Sig.} = 0.000$ ، مما يدل على أن النموذج ككل معنوي إحصائياً عند مستوى ثقة 95%. يشير هذا إلى أن التغيرات في هامش صافي الربح مرتبطة بشكل معنوي بتباين ROE ضمن نطاق النموذج. ويبلغ متوسط التباين المفسر (Mean Square) 0.604، بينما بلغ متوسط التباين غير المفسر 0.015، مما نتج عنه قيمة $F = 39.424$ عند مستوى دلالة $\text{Sig.} = 0.000$. وبما أن مستوى الدلالة أقل من 0.05، فإن النموذج معنوي إحصائياً عند مستوى 5%، مما يعني أن هامش صافي الربح يمثل عاملاً مؤثراً وقوياً في تفسير التغيرات في العائد على حقوق الملكية. تشير هذه النتائج إلى أن النموذج يفسر جزءاً كبيراً من تباين ROE، ويؤكد أن تحسين الربحية التشغيلية هو المفتاح لتعزيز العائد على حقوق المساهمين، وهو ما يتوافق مع التوقعات النظرية لمعادلة دي بونت، التي تفترض أن هامش الربح يمثل أحد المكونات الرئيسية في توليد العائد على حقوق الملكية.

الجدول (5) Coefficients^a نتائج تحليل الانحدار البسيط						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.124	.033		3.768	.002
	NPM	.029	.005	.843	6.279	.000
a. Dependent Variable: ROE						
المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المالية لمصرف سورية والمهجر والمعالجة في برنامج SPSS						

يوضح الجدول (5) Coefficients نتائج الانحدار البسيط حيث العائد على حقوق الملكية هو المتغير التابع وهامش صافي الربح هو المتغير المستقل.

- المقطع الثابت (Constant): بلغ 0.124 مع قيمة $t = 3.768$ ومستوى دلالة 0.002، مما يشير إلى أن العائد المتوقع على حقوق الملكية عندما يكون هامش صافي الربح صفراً يساوي تقريباً 12.4%، وهو تقدير معنوي إحصائياً عند مستوى 0.01.
- هامش صافي الربح (Net Profit Margin): سجل معامل $B = 0.029$ مع $t = 6.279$ ومستوى دلالة 0.000، وهو يدل على أن العلاقة بين هامش صافي الربح و ROE إيجابية وقوية ومعنوية إحصائياً، أي أنه في كل زيادة وحدة واحدة في هامش صافي الربح، يزداد العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.029 وحدة وفقاً للنموذج، مما يعكس الدور الأساسي للربحية التشغيلية في تعزيز العائد على المساهمين.
- المعامل المعياري ($\text{Beta} = 0.843$): يعكس حجم التأثير النسبي لهامش صافي الربح مقارنة بالمتغيرات الأخرى، ويظهر أن هذا المتغير يمثل المحدد الرئيس للأداء المالي ضمن نموذج دي بونت في مصرف سورية والمهجر.

$$\text{ROE} = 0.124 + 0.029 (\text{MPM})$$

وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط وفق الآتي:

وبناء على ما سبق، نرفض فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش صافي الربح على العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران الأصول على العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر.

الجدول (6) ملخص نموذج اختبار معدل دوران الأصول على ROE				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.191 ^a	.037	-.024-	.22616
المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المالية لمصرف سورية والمهجر والمعالجة في برنامج SPSS				

يوضح الجدول (6) Model Summary نتائج ملائمة نموذج الانحدار الخطي المستخدم لقياس أثر معدل دوران الأصول على العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ معامل الارتباط (R) نحو 0.191، وهو ما يشير إلى ضعف العلاقة الخطية بين المتغير المستقل (معدل دوران الأصول) والمتغير التابع (العائد على حقوق الملكية).

كما بلغ معامل التحديد (R^2) حوالي 0.037، ما يعني أن معدل دوران الأصول يفسّر نحو 3.7% فقط من التغيرات في العائد على حقوق الملكية، وهي نسبة منخفضة تعكس محدودية القدرة التفسيرية لهذا المتغير ضمن نموذج دي بونت في مصرف سورية والمهجر. أما معامل التحديد المعدّل ($Adjusted R^2$) فقد جاء بقيمة سالبة (-0.024)، وهو ما يدل على أن إدراج معدل دوران الأصول في النموذج لا يحسّن من القوة التفسيرية للنموذج مقارنة بالنموذج الخالي من المتغيرات المستقلة، الأمر الذي يعزز الاستنتاج بضعف مساهمة هذا المتغير في تفسير ROE خلال فترة الدراسة.

فيما يشير الخطأ المعياري للتقدير (Std. Error of the Estimate) البالغ 0.22616 إلى وجود تباين ملحوظ بين القيم الفعلية والمتوقعة للعائد على حقوق الملكية، مما يعكس انخفاض دقة التنبؤ بالنموذج المعتمد.

وبناءً على ذلك، تؤكد نتائج نموذج الانحدار البسيط أن معدل دوران الأصول لا يمثل عاملاً مؤثراً جوهرياً في تفسير العائد على حقوق الملكية، وهو ما يتوافق مع نتائج الإحصاءات الوصفية ومعاملات الارتباط التي أظهرت ضعف العلاقة بين هذين المتغيرين.

الجدول (7) ANOVA ^a نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار البسيط						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	.031	1	.031	.608	.447 ^b
	Residual	.818	16	.051		
	Total	.850	17			
a. Dependent Variable: ROE b. Predictors: (Constant), معدل دوران الأصول						
المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المالية لمصرف سورية والمهجر والمعالجة في برنامج SPSS						

يوضح الجدول (7) ANOVA نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي المستخدم لقياس أثر معدل دوران الأصول على العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ مجموع المربعات المفسّرة بواسطة النموذج (Regression SS) نحو 0.031، مقابل مجموع مربعات غير المفسّرة (Residual SS) البالغ 0.818، مما يعكس محدودية قدرة النموذج على تفسير التباين في ROE باستخدام هذا المتغير المستقل بمفرده.

وأظهر اختبار F قيمة 0.608 عند مستوى دلالة إحصائية 0.447، وهو أكبر من مستوى المعنوية 0.05، مما يعني أن نموذج الانحدار غير معنوي إحصائياً، وبناءً عليه، نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي لمعدل دوران الأصول على العائد على حقوق الملكية ضمن هذا النموذج البسيط.

الجدول (8) Coefficients نتائج الانحدار البسيط						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.326	.148		2.195	.043
	AT	-6.948	8.909	-.191	-.780	.447
المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المالية لمصرف سورية والمهجر والمعالجة في برنامج SPSS						

يوضح الجدول (8) Coefficients معايير الانحدار للنموذج البسيط حيث العائد على حقوق الملكية هو المتغير التابع ومعدل دوران الأصول هو المتغير المستقل.

- المقطع الثابت (Constant): بلغ قيمة 0.326 مع $t = 2.195$ ومستوى دلالة 0.043، مما يشير إلى أن العائد على حقوق الملكية المتوقع عندما يكون معدل دوران الأصول صفراً يساوي تقريباً 32.6%، وهو قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى 0.05.
 - معدل دوران الأصول (Asset Turnover): سجل معامل $B = -6.948$ مع $t = -0.780$ ومستوى دلالة 0.447، مما يدل على أن العلاقة بين معدل دوران الأصول والعائد على حقوق الملكية هي سلبية ضعيفة وغير معنوية إحصائياً، بمعنى آخر، أي زيادة في معدل دوران الأصول بمقدار وحدة واحدة يرتبط بانخفاض نظري في العائد على حقوق الملكية بمقدار 6.948 وحدة، لكن هذا التأثير ليس ذا دلالة إحصائية، ولا يمكن الاعتماد عليه لتفسير تغير العائد على حقوق الملكية.
 - المعامل المعياري: ($Beta = -0.191$) يعكس حجم التأثير النسبي لمعدل دوران الأصول على العائد على حقوق الملكية مقارنة بالمتغيرات الأخرى، ويظهر أن هذا التأثير ضعيف جداً، وهو ما يدعم النتائج السابقة من Model Summary و ANOVA و Correlations.
- وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط وفق الآتي:

$$ROE = 0.326 - 6.948(AT)$$

وبالتالي وبناء على ماسبق، نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران الأصول على العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعامل الرفع المالي على العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر.

الجدول (9) Model Summary ملخص نموذج اختبار معامل الرفع المالي على ROE

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.412 ^a	.169	.117	.21000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المالية لمصرف سورية والمهجر والمعالجة في برنامج SPSS

يوضح الجدول (9) Model Summary نتائج نموذج الانحدار البسيط الذي يقيس أثر معامل الرفع المالي على العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ معامل الارتباط (R) 0.412، مما يشير إلى وجود ارتباط إيجابي ضعيف إلى متوسط بين الرفع المالي و ROE. أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ 0.169، أي أن حوالي 16.9% من التغيرات في ROE يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في معامل الرفع المالي، وهي نسبة متوسطة تُظهر أن الهيكل المالي يساهم بشكل محدود في تفسير أداء حقوق المساهمين مقارنة بهامش صافي الربح. وجاء معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) 0.117، مما يعكس أن النموذج يقدم تفسيراً جزئياً ومستقراً نسبياً.

أما الخطأ المعياري للتقدير (Std. Error of the Estimate = 0.2100)، فيشير إلى تباين متوسط بين القيم الفعلية والمتوقعة للعائد على حقوق الملكية باستخدام معامل الرفع المالي، ويظهر دقة أقل مقارنة بنموذج هامش صافي الربح. (Std. Error = 0.1238) وبشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن معامل الرفع المالي له دور محدود ولكنه ليس معدوماً في تفسير العائد على حقوق الملكية، مما يتوافق مع إطار معادلة دي بونت التي تفترض أن الرفع المالي يضخم العوائد لكن تأثيره يتأثر بالربحية التشغيلية وحجم الديون في مصرف سورية والمهجر.

الجدول (10) ANOVA^a نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار البسيط

	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.144	1	.144	3.263	.090 ^b
	Residual	.706	16	.044		
	Total	.850	17			

a. Dependent Variable: ROE,

b. Predictors: (Constant), معامل الرفع المالي

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المالية لمصرف سورية والمهجر والمعالجة في برنامج SPSS

يوضح الجدول (10) ANOVA نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار البسيط الذي يختبر أثر معامل الرفع المالي على العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ مجموع المربعات المفسرة بواسطة النموذج (Regression Sum of Squares) 0.144، مقابل مجموع التباين غير المفسر (Residual Sum of Squares) 0.706، مما يشير إلى أن الجزء الأكبر من التباين في ROE لا يمكن تفسيره بواسطة الرفع المالي وحده.

وجاء متوسط مربع الانحدار (Mean Square) 0.144 مقابل متوسط التباين غير المفسر 0.044، مما أسفر عن قيمة $F = 3.263$ عند مستوى دلالة $Sig. = 0.090$. وبما أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05، فإن النموذج غير معنوي إحصائياً عند مستوى الثقة 95%. وبعبارة أخرى، لا يمكن الاعتماد على معامل الرفع المالي بمفرده لتفسير التغيرات في العائد على حقوق الملكية في هذه الحالة.

تشير هذه النتيجة إلى أن تأثير الرفع المالي على ROE محدود وغير حاسم مقارنة بهامش صافي الربح، وهو ما يعكس الطبيعة التراكمية لتأثير مكونات معادلة دي بونت، حيث يعتمد دور الرفع المالي في تعزيز ROE على مستوى الربحية التشغيلية وحجم الأصول، وليس كمتغير منفصل بشكل كامل.

الجدول (11) Coefficients نتائج الانحدار البسيط

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.393	.109		3.611	.002
	EM	-.017	.010	-.412	-1.806	.090

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المالية لمصرف سورية والمهجر والمعالجة في برنامج SPSS

يوضح الجدول (11) نتائج الانحدار البسيط حيث العائد على حقوق الملكية هو المتغير التابع، ومعامل الرفع المالي هو المتغير المستقل.

1. المقطع الثابت (Constant): بلغ 0.393 مع $t = 3.611$ ومستوى دلالة 0.002، مما يشير إلى أن العائد المتوقع على حقوق الملكية عندما يكون معامل الرفع المالي صفراً يساوي تقريباً 39.3%، وهو تقدير معنوي إحصائياً عند مستوى 5%.

2. معامل الرفع المالي (Financial Leverage) : سجل معامل $B = -0.017$ مع $t = -1.806$ ومستوى دلالة 0.090، وهو يدل على أن العلاقة بين الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية سلبية ضعيفة وغير معنوية إحصائياً عند مستوى 0.05، أي أن كل زيادة وحدة واحدة في معامل الرفع المالي ترتبط بانخفاض بسيط في العائد على حقوق الملكية، مما يعكس تأثير تكاليف التمويل المرتفعة على الربحية الصافية في ظل ظروف مصرف سورية والمهجر.

3. المعامل المعياري (Beta = -0.412) : يشير إلى أن تأثير معامل الرفع المالي على ROE سلبي ومتوسط نسبياً مقارنة بالمتغيرات الأخرى، ولكنه ليس ذو دلالة إحصائية قوية، مما يتوافق مع نتائج ANOVA التي أظهرت عدم معنوية النموذج (Sig. Model Summary (R² = 0.169) ومع = 0.090)

وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط وفق الآتي:
 $ROE = 0.393 - 0.017 (EM)$
 بالتالي وبناء على مناقشة الفرضية فيما سبق، نقبل الفرضية الثالثة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعامل الرفع المالي على العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر.

ب. اختبار النموذج الكلي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد:

الجدول (12) Model Summary ملخص نموذج اختبار الانحدار المتعدد

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.844 ^a	.713	.651	.13202	.713	11.581	3	14	.000	1.485

a. Predictors: (Constant), EM, AT, NPM

b. Dependent Variable: ROE

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المالية لمصرف سورية والمهجر والمعالجة في برنامج SPSS

يوضح الجدول (12) Model Summary مؤشرات جودة وملاءمة نموذج الانحدار المستخدم لقياس أثر مكونات نموذج دي بونت (هامش صافي الربح، معدل دوران الأصول، ومضاعف الربحية) على العائد على حقوق الملكية. تشير قيمة معامل الارتباط المتعدد ($R = 0.844$) إلى وجود علاقة قوية بين المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) والمتغيرات المستقلة مجتمعة، مما يعكس قدرة النموذج على تفسير جانب مهم من التغيرات في العائد على حقوق الملكية. كما يبين معامل التحديد ($R^2 = 0.713$) أن نحو 71.3% من التباين في العائد على حقوق الملكية يمكن تفسيره من خلال مكونات نموذج دي بونت المدرجة في النموذج، وهو مستوى مرتفع نسبياً في الدراسات التطبيقية على البيانات المالية والمصرفية، ويدل على قوة تفسيرية جيدة للنموذج.

وبالنظر إلى معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2 = 0.651$)، يتبين أن النموذج يفسر نحو 65.1% من التباين في العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة. ويُعد معامل التحديد المعدل مؤشراً أكثر دقة لقياس القدرة التفسيرية للنموذج. أما الخطأ المعياري للتقدير ($Std. Error of the Estimate = 0.13202$)، فيشير إلى أن القيم المتوقعة للعائد على حقوق الملكية تتحرف عن القيم الفعلية بمقدار محدود نسبياً، وهو ما يعكس دقة مقبولة للتنبؤ باستخدام النموذج المقدر.

تُظهر إحصائية (11.581) F Change مع مستوى دلالة إحصائية مرتفع (Sig. F Change = 0.000) أن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية عالية، أي أن إدخال مكونات نموذج دي بونت أسهم بشكل جوهري في تحسين تفسير التغيرات في العائد على حقوق الملكية.

بلغت قيمة Durbin-Watson نحو 1.485، وهي قيمة تقع ضمن النطاق المقبول إحصائياً، وتشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي حاد في البواقي، مما يدعم صحة افتراضات نموذج الانحدار الخطي ويعزز من موثوقية النتائج المستخلصة.

الجدول (13) ANOVA^a نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي المتعدد

	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.606	3	.202	11.581	.000 ^b
	Residual	.244	14	.017		
	Total	.850	17			

a. Dependent Variable: ROE

b. Predictors: (Constant), EM, AT, NPM

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المالية لمصرف سورية والمهجر والمعالجة في برنامج SPSS

يعرض الجدول (13) تحليل التباين (ANOVA) نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم لقياس أثر مكونات نموذج دي بونت على العائد على حقوق الملكية.

تشير النتائج إلى أن مجموع مربعات الانحدار بلغ 0.606، وهو ما يمثل الجزء الأكبر من مجموع التباين الكلي في العائد على حقوق الملكية (Total Sum of Squares = 0.850)، في حين بلغ مجموع التباين غير المفسر (Residual Sum of Squares) نحو 0.244 فقط. ويعكس ذلك أن النموذج يفسر نسبة مرتفعة من التباين الكلي في ROE مقارنة بالجزء غير المفسر.

كما يبين الجدول أن متوسط مربعات الانحدار (Mean Square Regression = 0.202) يفوق بشكل واضح متوسط التباين غير المفسر (Mean Square Residual = 0.017)، ما يعكس قدرة المتغيرات المستقلة مجتمعة على تفسير التغيرات في المتغير التابع. وقد بلغت قيمة إحصائية (F = 11.581)، وهي قيمة مرتفعة نسبياً، وذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم معنوية النموذج ككل، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تأثير معنوي مشترك لمكونات نموذج دي بونت على العائد على حقوق الملكية.

الدلالة البحثية للنتائج:

تشير نتائج اختبار ANOVA إلى أن النموذج المقدّر يتمتع بملاءمة إحصائية قوية، وأن المتغيرات المستقلة الثلاثة، عند النظر إليها مجتمعة، تسهم بشكل جوهري في تفسير التغيرات في ROE في مصرف سورية والمهجر خلال فترة الدراسة. وتدعم هذه النتيجة ما توصل إليه جدول Model Summary من حيث الارتفاع النسبي لمعامل التحديد ومعنوية النموذج.

الجدول (14) Coefficients^a نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.144	.131		1.097	.291		
	NPM	.029	.006	.824	4.936	.000	.736	1.359
	AT	-.011-	5.426	.000	-.002-	.998	.919	1.089
	EM	-.002-	.007	-.043-	-.263-	.796	.777	1.287

a. Dependent Variable: ROE

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المالية لمصرف سورية والمهجر والمعالجة في برنامج SPSS

يعرض الجدول (14) Coefficients نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يهدف إلى قياس أثر مكونات نموذج دي بونت على العائد على حقوق الملكية.

الثابت (Constant): بلغت قيمة الثابت ($B = 0.144$)، إلا أنها غير معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة التقليدي ($\text{Sig.} = 0.291$)، وهو ما يشير إلى أن قيمة ROE في حالة انعدام المتغيرات المستقلة ليست ذات دلالة تفسيرية مستقلة، ولا يؤثر ذلك على صلاحية النموذج ككل.

هامش صافي الربح (NPM): تشير النتائج إلى أن هامش صافي الربح يُعد المتغير الأكثر تأثيراً ومعنوية في النموذج، حيث بلغ معامل الانحدار غير المعياري ($B = 0.029$)، وهو دال إحصائياً عند مستوى ($\text{Sig.} = 0.000$)، مع قيمة t مرتفعة ($t = 4.936$). كما سجل المتغير أعلى قيمة للمعامل المعياري ($Beta = 0.824$)، ما يدل على أن تحسن هامش صافي الربح يسهم بشكل جوهري في رفع العائد على حقوق الملكية، وتتسجم هذه النتيجة بقوة مع الإطار النظري لنموذج دي بونت، خاصة في القطاع المصرفي حيث تشكل الربحية التشغيلية المحدد الأساسي لأداء حقوق الملكية.

معدل دوران الأصول (AT): أظهرت النتائج أن معدل دوران الأصول يحمل معامل انحدار سالب ضعيف جداً ($B = -0.011$)، مع قيمة ($t = -0.002$) ومستوى دلالة مرتفع ($\text{Sig.} = 0.998$)، مما يدل على غياب أي تأثير معنوي إحصائياً لهذا المتغير على العائد على حقوق الملكية. كما أن قيمة المعامل المعياري ($Beta \approx 0.000$) تؤكد أن مساهمة معدل دوران الأصول في تفسير تغيرات ROE تكاد تكون معدومة. وتعكس هذه النتيجة محدودية دور كفاءة استخدام الأصول في توليد عوائد المساهمين في النشاط المصرفي، مقارنة ببقية مكونات دي بونت.

مضاعف الملكية (EM): أظهر مضاعف الملكية تأثيراً سالباً ضعيفاً وغير معنوي إحصائياً على ROE، حيث بلغ ($B = -0.002$)، مع ($t = -0.263$) ومستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.796$). وتشير هذه النتيجة إلى أن التغيرات في مستويات مضاعف الملكية لم يكن لها أثر مباشر ذي دلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة، رغم أهميته النظرية ضمن نموذج دي بونت. وقد تعكس هذه النتيجة طبيعة القيود التنظيمية ومتطلبات كفاية رأس المال، أو ارتفاع تكاليف التمويل والمخاطر خلال فترة الأزمة في سوريا، مما حدّ من قدرة الرفع المالي على تعزيز عوائد المساهمين.

وللتأكد من أن عدم معنوية بعض مكونات نموذج دي بونت لم يكن ناتجاً عن مشكلة تعدد الترابط الخطي، تم إجراء تشخيص للتعدد الخطي باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) كما هو مبين في الجدول (14)، حيث أظهرت النتائج أن قيم VIF تتراوح بين 1.089 و 1.359، وهي أقل بكثير من الحدود الحرجة (10) المعتمدة عادة، كما أن قيم التسامح (Tolerance) تجاوزت 0.7، مما يؤكد عدم وجود مشكلة تعدد ترابط ضار بين المتغيرات المستقلة.

تشير هذه النتائج إلى أن عدم معنوية الإحصائية لمعدل دوران الأصول (AT) ومعامل الرفع المالي (EM) لا يعود إلى وجود ترابط خطي مفرط، وإنما يعكس طبيعة الهيكل المالي للمصرف خلال فترة الدراسة. فقد تبين أن هامش صافي الربح (NPM) كان العامل الأساسي المؤثر في العائد على حقوق الملكية (ROE)، مما يشير إلى أن كفاءة الربحية كانت المحرك الرئيس لتفسير العائدات على المساهمين، مقارنةً بدور استخدام الأصول أو الرفع المالي.

وبناءً عليه، فإن النتائج تُظهر استقراراً هيكلياً، ولا تتأثر بمشكلات التعدد الخطي، مما يعزز موثوقية النموذج وتفسيره الاقتصادي.

بناءً على ماسبق يمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد وفق الآتي:

$$ROE = 0.144 + 0.029(NPM) - 0.011(AT) - 0.002(EM)$$

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معاملات مكونات نموذج دي بونت (هامش صافي الربح، معدل دوران الأصول، مضاعف الملكية) في تأثيرها على العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية والمهجر.

سعت الفرضية الفرعية الرابعة إلى اختبار ما إذا كانت معاملات مكونات نموذج دي بونت تختلف في قوة تأثيرها على العائد على حقوق الملكية (ROE) في مصرف سورية والمهجر. وقد أظهرت نتائج الانحدار الخطي المتعدد، الواردة في جدول (14)، تفاوتاً واضحاً في حجم المعاملات المعيارية (Beta)، اتجاهها، ومستوى دلالتها الإحصائية بين المكونات.

تشير النتائج إلى أن هامش صافي الربح يُعد المكون الأكثر تأثيراً على ROE، حيث سجل معامل انحدار معياري مرتفع ($Beta = 0.824$) ودلالة إحصائية عالية ($Sig = 0.000$)، ما يعكس الدور الحاسم للربحية التشغيلية وكفاءة إدارة التكاليف في تحسين عائد حقوق الملكية في المصرف. وتدل هذه النتيجة على أن التغيرات في هامش صافي الربح تنعكس بشكل مباشر وقوي على ROE مقارنة ببقية المكونات.

في المقابل، أظهر معدل دوران الأصول تأثيراً ضعيفاً وغير دال إحصائياً على العائد على حقوق الملكية ($Beta = -0.002$)، $Sig = 0.998$)، مما يشير إلى محدودية دور كفاءة استخدام الأصول في تفسير تقلبات ROE خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك بطبيعة النشاط المصرفي الذي يعتمد بدرجة أقل على سرعة دوران الأصول مقارنة بالقطاعات الإنتاجية، إضافة إلى الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي حدّت من فعالية توظيف الأصول.

أما معامل الرفع المالي فقد سجل تأثيراً سالباً ضعيفاً وغير معنوي إحصائياً ($Beta = -0.043$)، $Sig = 0.796$)، وهو ما يدل على أن هيكل التمويل القائم على الرفع المالي لم يكن عاملاً مؤثراً في تعظيم العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة، وربما يعكس ذلك اتباع المصرف سياسة تمويل حذرة في ظل ارتفاع المخاطر وعدم الاستقرار المالي.

وعليه، تنعكس هذه النتائج أن بعض المكونات لم تكن معنوية، إلا أن تفاوت القوة النسبية لتأثير مكونات نموذج دي بونت على ROE يدعم رفض فرضية العدم، ويؤكد أن المكونات لا تتساوى في درجة تأثيرها على العائد على حقوق الملكية، بما يتوافق مع الغرض التفسيري للفرضية الرابعة، حيث تبرز الربحية التشغيلية ممثلة بهامش صافي الربح كمحدد رئيسي للأداء، مقابل تأثير محدود أو غير معنوي لكل من معدل دوران الأصول ومعامل الرفع المالي. وتتسق هذه النتيجة مع الإطار النظري لنموذج دي بونت، وكذلك مع عدد من الدراسات السابقة التي أشارت إلى اختلاف الأهمية النسبية لمكونات النموذج في تفسير الأداء المالي للمصارف.

الاستنتاجات والتوصيات (Conclusions & Implications) :

1. الاستنتاجات:

بناءً على ماسبق، تؤكد النتائج أن العائد على حقوق الملكية يتحدد بشكل أساسي بالربحية التشغيلية، فيما يمثل معدل دوران الأصول والرفع المالي عوامل أقل تأثيراً، وهو ما يتوافق مع الإطار النظري لمعادلة دي بونت.

2. التوصيات:

استناداً إلى نتائج تحليل العوامل المحددة للعائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج دي بونت، توصي الدراسة إدارة مصرف سورية والمهجر بما يلي:

أ. تعزيز هامش صافي الربح:

- ضبط التكاليف التشغيلية بشكل دوري.
- تحسين سياسات التسعير على المنتجات والخدمات المصرفية.

- رفع كفاءة إدارة الإيرادات، بما يسهم مباشرة في زيادة العائد على حقوق الملكية.
- ب. إدارة الرفع المالي بحذر:
 - عدم الاعتماد المفرط على التمويل بالديون لرفع العائد.
 - ربط أي تغييرات في الهيكل المالي بمستويات الربحية التشغيلية لضمان استدامة العوائد وتقليل المخاطر.
- ج. تحسين كفاءة استخدام الأصول:
 - التركيز على جودة الأصول وربحيته بدلاً من مجرد زيادة حجم الأصول.
 - تقييم دوري لاستثمار الأصول لتحديد القطاعات أو المنتجات ذات العائد الأعلى.
- د. تطبيق نموذج دي بونت بشكل دوري:
 - استخدامه كأداة مراقبة وتحليل دوري لمكونات العائد على حقوق الملكية.
 - دعم اتخاذ قرارات مالية مستتيرة، وتحسين التخطيط المالي قصير ومتوسط الأجل.
- هـ. التفاعل مع الرقابة والإشراف المصرفي:
 - رفع تقارير دورية للجهات الرقابية حول أداء الربحية التشغيلية ومكونات العائد على حقوق الملكية.
 - ضمان الشفافية في تحليل الأداء المالي وفق معايير نموذج دي بونت.
- و. التخطيط البحثي المستقبلي للمصرف:
 - تشجيع الفرق المالية على إجراء تحليلات مقارنة مع مصارف أخرى.
 - دراسة تأثير التفاعلات غير الخطية بين الربحية التشغيلية، معدل دوران الأصول، والرفع المالي على العائد على حقوق الملكية
- ز. استخدام النموذج الخماسي لنموذج دي بونت من قبل إدارة المصرف ومن قبل الباحثين الأكاديميين في دراسات قادمة لبيان أثر المتغيرات الإضافية على العائد على حقوق الملكية.

References:

1. العامودي، علي محمد. (2024). أثر الرفع المالي على ربحية البنوك السعودية: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي، 28(3)، 28-38. <https://doi.org/10.21608/atasu.2024.385392>
2. الفايز، خالد. (2020). فاعلية نموذج دي بونت في تحليل الربحية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية السعودية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 45(2)، 120-145.
3. النجار، أحمد علي. (2019). تطوير نموذج دي بونت لقياس الأداء المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 27(3)، 89-112.
4. حيدر، نهاد. (2023). دور سياسات الائتمان في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار - دراسة تحليلية للبنوك الخاصة السورية، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، المجلد 44(2)، 78-94.
5. شحور، إيمان. (2025). تحليل مقارن للأداء المالي بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي في سورية باستخدام Dupont System خلال الفترة 2010-2023، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 41(1)، 130-150.
6. طويرش، أحمد محمد. (2024). محددات ربحية البنوك: دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان. المجلة العربية للإدارة، 44(5). <https://doi.org/10.21608/aja.2024.271372.1591>
7. عبد العليم، محمود محمد. (2024). أثر هيكل رأس المال في ربحية البنوك التجارية بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. <https://doi.org/10.21608/jces.2024.352825>
8. نادر، نهاد إلياس. (2016). أثر الأداء المالي في قيمة السهم السوقية للبنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نظام دي بونت، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 32(2)، 123-150.
9. نجار، حسن محمد. (2023). محددات الكفاءة المصرفية في الجزائر: دراسة قياسية لعينة من المصارف الخاصة. مجلة دفاتر اقتصادية، 14(2).
10. Bolivar, F., Duran, M. A., & Lozano-Vivas, A. (2024). *Business model contributions to bank profit performance: A machine learning approach*. arXiv.
11. Brealey, R. A., Myers, S. C., & Allen, F. (2020). *Principles of corporate finance*. McGraw-Hill.
12. Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2020). *Financial management: Theory and practice* (16th ed.). Cengage Learning.
13. Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2021). *Fundamentals of financial management* (16th ed.). Cengage Learning.
14. Davuth, D., & Behera, M. (2025). Dynamic determinants of bank profitability in Cambodia: Evidence from panel VAR analysis. *International Journal of Finance and Banking Research*, 11(6), 129–142. <https://doi.org/10.11648/j.ijfbr.20251106.12>
15. Grant, R. M. (2021). *Contemporary strategy analysis*. Wiley.
16. Higgins, R. C. (2022). *Analysis for financial management* (13th ed.). McGraw-Hill Education.

17. Hussain, M., Khan, R., & Ahmed, S. (2021). Determinants of Return on Equity in the banking sector: Evidence from emerging markets. *International Journal of Financial Studies*, 9(4), 55. <https://doi.org/10.3390/ijfs9040055>
18. Lee, C. C., & Hsieh, M. F. (2023). DuPont analysis and the link between operational efficiency and financial performance in the banking industry. *Finance Research Letters*, 51, 103457.
19. Mijoč, I., Kuzmić, M., & Vujanić, M. (2025). Estimating the determinants of bank profitability: Comparative study for EU and US banks. *Organizacija*, 58(1), 31–47. <https://doi.org/10.2478/orga-2025-0003>
20. Palepu, K. G., Healy, P. M., & Peek, E. (2019). *Business analysis and valuation: Using financial statements* (5th ed.). Cengage Learning.
21. Penman, S. H. (2021). *Financial statement analysis and security valuation* (6th ed.). McGraw-Hill Education.
22. Robinson, T. R. (2021). *International financial statement analysis* (4th ed.). Wiley.
23. Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2022). *Bank management & financial services* (10th ed.). McGraw-Hill Education.
24. Sitnicka, S., Xinyang, L., Serhiiienko, R., & Babaiev, D. (2025). Determinants affecting bank profitability: A broad and comparative analysis across regions and income groups. *Financial Markets, Institutions and Risks*, 9(3), 120–158. [https://doi.org/10.61093/fmir.9\(3\).120-158](https://doi.org/10.61093/fmir.9(3).120-158)
25. Soliman, M. T. (2008). The use of DuPont analysis by market participants. *The Accounting Review*, 83(3), 823–853.
26. Walsh, C. (2022). **Key management ratios: The 100+ ratios every manager needs to know** (5th ed.). Pearson Education.

الملاحق

الجدول (1) مفاتيح المصطلحات			
ROE	NPM	AT	EM
Return On Equity	Net Profit Margin	Assets Turnover	Equity Multiplier
العائد على حقوق الملكية	هامش صافي الربح	معدل دوران الأصول	مضاعف الملكية

الجدول (2) بيانات البحث				
Year	ROE	NPM	AT	EM
2024	0.138	2.486	0.015	3.705
2023	0.792	27.466	0.008	3.665
2022	0.095	1.142	0.019	4.391
2021	0.484	6.627	0.018	4.158
2020	0.576	6.523	0.017	5.125
2019	0.009	0.061	0.026	5.545
2018	0.125	1.260	0.014	6.866
2017	-0.035	-0.398	0.011	8.403
2016	0.353	3.975	0.010	8.845
2015	0.448	3.708	0.012	10.027
2014	0.252	1.993	0.009	13.383
2013	0.029	0.145	0.013	15.595
2012	0.011	0.050	0.021	9.900
2011	0.101	0.341	0.024	12.308
2010	0.139	0.485	0.016	18.009
2009	0.145	0.508	0.017	16.531
2008	0.164	0.527	0.018	17.378
2007	0.069	0.380	0.010	18.370